مقابلة السيد أحمد إدريس، الرئيس التنفيذي لشركة أبوظبي الوطنية للتأمين مع جريدة الخليج في ديسمبر 2019

1. هل تغيرت تعرفة التأمين بين 2018 و2019؟

أصدرت هيئة التأمين نظام تعريفات أسعار التأمين على المركبات الذي أصبح ساري المفعول اعتباراً من تاريخ 2017/1/1، وقد فرض هذا النظام الحد الأدنى والحد الأعلى لأقساط تأمين المركبات، ولكل فئة مركبة على حده، وترك القانون لشركات التأمين التنافس فيما بينها لاستيفاء القسط المناسب، بحيث لا يقل القسط عن الحد الأدنى ولا يزيد على الحد الأعلى. ومع بداية تطبيق النظام الجديد، اتجهت شركات التأمين إلى استيفاء قسط تأمين متوسط بين الحدين الأدنى والأعلى المقررين من هيئة التأمين، إلا أننا لاحظنا قيام شركات التأمين منذ عام تقريباً باستيفاء الحد الأدنى لأقساط التأمين نظراً للمنافسة الشديدة بين الشركات.

2. هل هامش الربح والخصومات محدّد من قبل هيئة التأمين؟

أجاز النظام الصادر عن هيئة التأمين لشركات التأمين منح خصومات للمؤمن لهم بشرط أن يستوفى قسط تأمين الحد الأدنى المفروض من هيئة التأمين، وذلك في حالات معينة كمنح خصم بنسبة 10% لمالك المركبة الذي لم يتسبب بحادث مروري لمدة سنة، و15% في حال عدم التسبب بحوادث لمدة سنتين، و20% لعدم التسبب بحوادث لمدة ثلاث سنوات. قامت هيئة التأمين مؤخراً بإطلاق مبادرة منح خصومات على أقساط تأمين المركبات لذوي الهمم وكبار المواطنين. وفيما يتعلق بهامش الربح، لم تحدد هيئة التأمين نسب محددة، فهو مرتبط بنتائج أعمال الاكتتاب في تأمين المركبات لكل شركة على حده، ومدى التزام شركات التأمين باستيفاء القسط المناسب للأخطار التأمينية التي تكتتب بها، وبإدارة المطالبات التأمينية بكفاءة، وبإيجاد ترتيبات إعادة تأمين تحمي محفظة تأمين المركبات بالشكل المناسب.

3. عدد شركات التأمين في الدولة 62 أو 63؟ وما هو تأثير هذا العدد على السوق؟

يبلغ عدد شركات التأمين في الدولة 62 شركة تأمين، تتوزع بين 35 شركة تأمين وطنية و27 شركة تأمين أجنبية. وهذا عدد كبير جداً قياساً بحجم السوق رغم كون سوق التأمين في دولة الامارات العربية المتحدة هو الأكبر في المنطقة ويشهد نموّاً مضطرداً، وتواجد هذا العدد الكبير من الشركات يؤدي إلى استمرار المنافسة غير الفنية.

4. نسبة التوطين؟ النقاط؟

تعتمد شركة أبوظبي الوطنية للتأمين سياسة توطين متقدمة ، وتبلغ نسبة التوطين في الشركة اليوم 12.62% مع تحقيق 222 نقطة وفق نظام النقاط الذي حددته هيئة التأمين والذي يمنح نقاط إضافية للشركات التي توظف مواطنين في مهن تأمينية تخصصية.

ويذكر أن العديد من المناصب الإدارية والمتوسطة والتخصصات التقنية في الشركة يشغرها المواطنين، كما أطلقت الشركة مجموعة من المبادرات التي ستؤدي إلى استقطاب المزيد من الكوادر البشرية من المواطنين، إذ تستهدف خطة التوطين توظيف عدد آخر من المواطنين قبل نهاية العام، بما يؤدي إلى زيادة نسبة التوطين لديها لتصل إلى 14% وتحقيق 255 نقطة في نظام نقاط هيئة التأمين.

5. جميع القطاعات تتجه إلى العمل الرقمي؟ ما أهمية هذا القطاع بالنسبة للشركة وما هي إنجازات الشركة في هذا المجال؟

تعتبر التكنولوجيا من الركائز الأساسية، والاستثمار فيها شرط أساسي لنجاح مختلف الأعمال. معظم شركات التأمين تستثمر في الرقمنة، وتعتبر شركة أبوظبي الوطنية للتأمين من الشركات الرائدة في هذا المجال، إذ تحرص دائما على تسخير أحدث التقنيات العصرية لتوفير أفضل الخدمات لعملائها. من أحدث هذه الجهود هي الشراكة الجديدة مع أديندا تكنولوجيز، الشركة الناشئة المتخصصة بتكنولوجيا البلوك تشين والعضوة ضمن برنامج «فينتك هايف في مركز دبي المالي العالمي».

وقد تعاون فريق من متخصصي المطالبات لدى شركة أبوظبي الوطنية للتأمين مع شركة أديندا لتطوير حل تقني خاص لتسوية مطالبات حوادث السيارات استناداً إلى تقنية البلوك تشين الآمنة بما يتيح لشركات التأمين تسوية المطالبات بشكل رقمي بين بعضها البعض بسرعة وبتكلفة قليلة مقارنة بالعملية اليدوية الحالية، ولتوفر بذلك للعملاء موافقات سريعة على المطالبات من شركات التأمين بما يعزز من الكفاءة التشغيلية ويرتقي بمستوى خدمة العملاء.

ويعتزم عدد من شركات التأمين الدخول في شراكة مع شركة أبوظبي الوطنية للتأمين للاستفادة من الحل الجديد القائم على تقنية البلوك تشين. وستساعد هذه الشراكة في اعتماد ونشر الحلول التقنية المبتكرة ضمن مختلف قطاعات التأمين، وستمهد الطريق لتحقيق المزيد من التعاون للتعامل مع التحديات التي تواجه هذه الصناعة، كما ستساهم في تعزيز رضا وولاء العملاء.

6. ماهو أكبر قطاع بعد قطاع التأمين الصحي .. هل هو تأمين السيارات أو الممتلكات؟

يعتبر التأمين الصحي والتأمين على الحياة والتأمين على الممتلكات أكبر قطاعات التأمين وأسرعها نموّاً في الوقت الراهن وقد تتغير هذه المعطيات في المستقبل.

7. كيف تقيمون أداء الشركة خلال العام الحالي؟ وماهي توقعات النمو للعام 2019 والعام 2020؟

حققت شركة أبوظبي الوطنية للتأمين نموّاً لافتاً خلال العام 2019 بلغ أكثر من 20% .

وحققت الشركة أرباح جيدة خلال هذا العام، ونتوقع أن تواصل الشركة نموها بالاستناد إلى استراتيجيتنا الرامية إلى تعزيز منتجاتنا الأساسية، ومواكبة الابتكارات والتطورات التقنية المتسارعة التي يشهدها قطاع التأمين في المنطقة.

وفيما يخص العام 2020، فإننا ملتزمون بتوفير خدمات مميزة لعملائنا من خلال تقديم حلول نوعية مبتكرة، والذي يدعم رؤيتنا لتستمر الشركة كواحدة من الشركات الرائدة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

8. سوق التأمين في الدولة هو الأكبر على الصعيد الاقليمي ...ما هو تقيمكم لأداء قطاع التأمين العام الحالي وتوقعاتكم للنمو العام المقبل ؟

لم يشهد سوق التأمين تغيرات جوهرية خلال العام 2019، فخلافاً لانخفاض أسعار تأمين السيارات، إلا أنه من المتوقع أن يحقق سوق التأمين نموّاً يزيد عن 5% خلال هذا العام. ونتوقع أن يشهد قطاع التأمين في الدولة نموّاً خلال السنوات القادمة، وذلك بدعم من السياسات والإجراءات التنظيمية التي وضعتها هيئة التأمين والتي تعمل على تطويرها باستمرار بما يضمن تحقيق تنافسية وشفافية عادلة بين الشركات.

9. ماهي أهم التحديات التي واجهت شركة أبوظبي الوطنية للتأمين العام الحالى.. وكيف واجهتم تلك التحديات ؟

لا تزال سياسة حرق الأسعار والمنافسة غير الصحية والعدد الكبير للشركات تمثل أبرز التحديات التي تشهدها سوق التأمين بالدولة.

10. كيف ترون التشريعات والانظمة الجديدة التي اصدرتها هيئة التأمين .. وما هو انعكاس ذلك على شركتكم وعلى سوق التأمين؟

ساهمت التشريعات والقرارات الصادرة عن هيئة التأمين في دولة الإمارات في تنظيم قطاع التأمين، حيث تعمل هيئة التأمين على وضع السياسات والإجراءات التنظيمية وتطويرها بشكل مستمر بما يحقق الشفافية ويضمن مصالح كافة الأطراف، وفي المقدّمة مصالح حملة وثائق التأمين، وقد انعكس ذلك إيجابياً على سوق التأمين.

11. ماحجم المنافسة في سوق التأمين ...وهل ضغطت هذه المنافسة على مستويات الأسعار وعلى الأعمال والأرباح؟

كما ذكرنا فإن المنافسة الشديدة أدّت إلى انخفاض الأسعار خلال السنوات الماضية إلى ما دون المستويات الفنيّة.

12. محفظتكم الاستثمارية زادت خلال الشهور التسعة الاولى من العام الحالي .. اين كان توجهكم في الاستثمار هذا العام ...وهل الاستثمار مازل مجدي في هذه الظروف؟

ارتفع إجمالي استثمارات الشركة، بما في ذلك النقد والودائع لأجل والحسابات المصرفية والعقارات الاستثمارية بنسبة 3.7% ليصل إلى 3.88 مليار درهم كما في 30 سبتمبر 2019، مقارنة مع 3.75 مليار درهم كما في 31 ديسمبر 2018.